وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

المملكة ملتزمة بسياسة الطاقة النووية بأعلى معايير الشفافية والموثوقية

الرياض

ألقى صاحب السمو الملكي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، أمس، كلمة المملكة العربية السعودية في اجتماع الدورة السابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنعقد في العاصمة النمساوية فيينا.

وفي مُستهل كلمته، أكّد سمو وزير الطاقة التزام المملكة بسياستها الوطنية للطاقة النووية التي تضمن أعلى معايير الشفافية والموثوقية وتطبيق أعلى مستويات الأمان، كما أوضح أن المملكة تؤمن بالإسهامات الإيجابية للطاقة النووية في أمن الطاقة، وبفوائدها الاجتماعية والاقتصادية، مُبيناً أن المملكة، انطلاقاً من هذا التوجّه، تعمل على تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في مختلف المجالات، بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لأفضل الممارسات والتجارب الدولية بهذا الخصوص، وبالاستفادة من الخبرات والخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة في مجال تطوير البنية التحتية والقدرات البشرية، بما في ذلك مشروع المملكة الوطني للطاقة النووية بما يحتويه من مكونات، منها مشروع بناء أول محطة للطاقة النووية في المملكة.

وأشار سموه إلى تطلُّع المملكة إلى تفعيل مركز تعاونٍ إقليمي، مع الوكالة، لتطوير القدرات البشرية في مجالات التأهب والاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، والجوانب الرقابية الأخرى على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقال سمو وزير الطاقة: «إن المملكة تؤكّد أهمية تضافر الجهود الدولية لتنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار بما يؤدي إلى تحقيق عالميتها، كما تؤكد أهمية مواجهة الانتشار النووي في الشرق الأوسط، الأمر الذي يستدعي التنفيذ الكامل للقرار رقم (1995)، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط».

وفي إطار تعبير سموه عن تقدير قيادة المملكة لجهود الوكالة وموظفيها، والمبادرات المتميزة التي أطلقتها الوكالة لتسخير التقنية النووية للاستخدامات السلمية، وإيجاد حلولٍ للتحديات العالمية في بيئة آمنة من التهديدات النووية، أعلن سموه عن دعم المملكة مبادرة «أشعة الأمل»، التي أطلقتها الوكالة، بمبلغ مليونين ونصف مليون دولار، من أجل المساعدة في إنقاذ الأرواح، والتصدي لأعباء أمراض السرطان، باستخدام التقنيات النووية، مُبيناً أن هذا الدعم يأتي امتدادًا لدعم المملكة المستمر لجهود الوكالة ومبادراتها المتميزة لخدمة البشرية.

وهنأ سموه الوكالة والدول الأعضاء باقتراب بدء تشغيل مركز تدريب الأمن النووي، في سايبرسدورف، المقرر افتتاحه في شهر أكتوبر من هذا العام، الذي بادرت المملكة بطرح فكرة تأسيسه ودعمه ماليًا، بتعاونٍ من دولٍ أخرى، موضحاً سموه أن المملكة تتطلع إلى أن يكون المركز رافدًا أساسًا يمكّن الوكالة من تعزيز قدرات جميع الدول الأعضاء في العديد من مجالات الأمن النووي، ويكون مركزًا مرجعيًا للأمن النووي.

واختتم سموه كلمته بالتعبير عن إشادة المملكة بحرص الوكالة على الحفاظ على حيادها، وبجهودها المتميزة في التعامل مع قضايا عدم الانتشار، وذلك بالحفاظ على مسؤولياتها في أنشطة الضمانات والتحقق، وما تبذله من جهود لتأكيد أن هذه الأنشطة هي مبادئ مهمة تُسهم بفاعلية في تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. مؤكّداً حق الدول الأصيل في الاستفادة من التقنية النووية السلمية، بما فيها دورة الوقود النووي، واستغلال ثرواتها الطبيعية من خامات اليورانيوم تجارياً، بما يتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وجدد سمو وزير الطاقة دعم المملكة للوكالة من أجل تسخير التقنية النووية لخدمة البشرية، ودعوتها المجتمع الدولي إلى التعاون الإيجابي في تطويرها، والتصدي بحزم لجميع محاولات الاستخدام غير السلمي وغير الآمن للتقنيات النووية. في وقت تمضي مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، قدما بخطى مضاعفة لتحقيق الريادة العالمية في الطاقة المتكاملة، لنقلة جذرية تتنظر صناعة الطاقة الذرية والمتجددة والتي بدورها سوف تسهم في تحقيق رؤية ومستهدفات المملكة 2030، حيث ارتكزت الخطط على أن تكون المدينة مركزاً علمياً وبحثياً متميزاً مساهماً في التنمية في المملكة من خلال البحث والتطوير في المجالات ذات الصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتطبيقات الطاقة المتجددة.

وتأتي هذه الوثبة الواثقة التي لا تعترف بالمستحيل من عظم مهام المدينة والتي تعمل على تنفيذ عدد من مكونات المشروع الوطني للطاقة الذرية في المملكة بالإضافة إلى تنفيذ أعمال مبادرة توطين تقنيات الطاقة المتجددة اللازمة للمملكة لدعم قطاعات الطاقة وتحلية المياه ومبادرة تأهيل رأس المال البشري اللازم لقطاعي الطاقة الذرية والمتجددة ضمن برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية، أحد برامج رؤية السعودية 2030.

وكشفت المملكة عن مدى التصاقها بالطاقة الذرية على وجه الخصوص، حينما انتزعت موافقة قادة قمة العشرين 2020 بالرياض، حيث أقر بيان القمة على اتفاق أعضاء مجموعة العشرين على مبادرات المملكة الحيوية التي من شأنها إرساء الأسس للتعافي العالمي، والتي يؤمل استمرار أثرها لعقود قادمة. وضمن الأهداف أيضاً زيادة المحتوى المحلى في سلاسل القيمة الصناعية والخدمية وتوطين الدراية الفنية في تقنيات قطاعي الطاقة الذرية والمتجددة واستثمارها تجاريا.

وفي غمرة الثورة العالمية في التحول لصناعة الطاقة المتجددة تتخذ المملكة مكانتها الاستراتيجية المؤثرة في خارطة العالم كبوصلة لحلول اكتشافات واستخدامات مصادر الطاقة المتجددة المختلفة التقليدية والحديثة، ومصادر الطاقة الأخرى الخضراء وأبرزها الهيدروجين الأخضر الذي تقرر استخدامه وقودا في مدينة نيوم التي تشهد حالياً بناء أكبر مصنع في العالم لإنتاج الهيدرجين الذي شد أنظار العالم قبل تدشينه بفكرته المبتكرة، كوقود حيويا أخضرا مكوناً من مصادر الطاقة الطبيعية الأحفورية من الغاز، ومن مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، مجسداً توجه السياسة السعودية الجديدة الحكيمة التي ترى بجدوى الاستثمار بكافة مصادر الطاقة للخروج بمصدر طاقة جديد أكثر استدامة وصداقة للبيئة.

النفط يستأنف الارتفاع مع توقعات متشددة للإمدادات وانتظار إشارات التضخم

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الاثنين مع تركيز المستثمرين على توقعات تشديد الإمدادات بعد أن أصدرت موسكو حظرا مؤقتا على صادرات الوقود بينما ظلت قلقة من رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر مما قد يضعف الطلب، وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 69 سنتا بما يعادل 0.7 بالمئة إلى 93.96 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0646 بتوقيت جرينتش بعد أن انخفضت ثلاثة سنتات عند التسوية يوم الجمعة.

وواصلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي مكاسبها للجلسة الثانية، حيث تم تداولها عند 90.57 دولارًا للبرميل، مرتفعة 54 سنتًا، أو ٪0.6.

وقال توني سيكامور محلل الأسواق لدى بنك أي جي: «بدأت أسعار النفط الخام الأسبوع على قدم وساق، حيث يواصل السوق استيعاب الحظر الروسي المؤقت على صادرات الديزل والبنزين، في سوق ضيقة بالفعل، يقابلها رسالة بنك الاحتياطي الفيدرالي المتشددة بأن أسعار الفائدة ستبقى مرتفعة لفترة أطول».

وانخفض كلا العقدين الأسبوع الماضي، ليقطعا سلسلة مكاسب استمرت ثلاثة أسابيع، بعد أن هز موقف الاحتياطي الفيدرالي المتشدد القطاعات المالية العالمية وأثار مخاوف بشأن الطلب على النفط، وارتفعت الأسعار أكثر من 10% في الأسابيع الثلاثة السابقة بفعل توقعات بعجز واسع في إمدادات الخام في الربع الرابع بعد أن مددت السعودية وروسيا تخفيضات إضافية في الإمدادات حتى نهاية العام.

وفي الأسبوع الماضي، حظرت موسكو مؤقتا صادرات البنزين والديزل إلى معظم الدول من أجل تحقيق الاستقرار في السوق المحلية، مما أثار المخاوف من انخفاض إمدادات المنتجات وخاصة زيت التدفئة مع توجه نصف الكرة الشمالي إلى فصل الشتاء.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة شركة فاندا إنسايتس لتحليل أسواق النفط: «يبدو أن أخبار حظر تصدير الوقود الروسي قد تم وضعها في الاعتبار في الوقت الحالي، لكن التيار الخفي المتمثل في نقص إمدادات النفط العالمية عميق، مع التركيز الشديد على نقص الديزل والمخاوف بشأن انقطاعات غير متوقعة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال من المرجح أن تستمر، خاصة في الأسواق الأوروبية.

وفي الولايات المتحدة، انخفض عدد منصات النفط العاملة بمقدار ثمانية إلى 507 الأسبوع الماضي، وهو أدنى مستوى لها منذ فبراير 2022، على الرغم من ارتفاع الأسعار، حسبما أظهر تقرير أسبوعي من بيكر هيوز يوم الجمعة.

كما عززت التوقعات ببيانات اقتصادية أفضل هذا الأسبوع من الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، المعنويات. ومع ذلك، أشار المحللون إلى أن أسعار النفط تواجه مقاومة فنية عند أعلى مستوياتها المسجلة في نوفمبر 2022 والتي بلغتها الأسبوع الماضي.

عودة قطاع التصنيع الصيني

وقال محللو جولدمان ساكس إنه من المتوقع أن يعود قطاع التصنيع في الصين إلى وضع التوسع في سبتمبر، مع توقعات بارتفاع مؤشر التصنيع الشرائي فوق 50 للمرة الأولى منذ مارس، وأضافوا أنه في مؤشر إيجابي، زاد الطلب الصيني على النفط 0.3 مليون برميل يوميا إلى 16.3 مليون برميل يوميا الأسبوع الماضي، ويرجع ذلك جزئيا إلى التعافي التدريجي في الطلب على وقود الطائرات للرحلات الدولية.

وقالت انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع وسط توقعات متشددة للإمدادات، وسط انتظار المزيد من إشارات التضخم. وارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، مرتفعة بعد أول أسبوع سلبي لها منذ أربعة أسابيع، حيث عوض احتمال شح الإمدادات إلى حد كبير المخاوف بشأن التباطؤ المحتمل في الطلب.

وأنهت أسعار النفط الخام الأسبوع الماضي منخفضة بنحو 0.8%، متأثرة بشكل رئيس بضغوط من الرسائل المتشددة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي، حيث توقع البنك المركزي ارتفاع أسعار الفائدة الأطول. كما أثرت قوة الدولار أيضًا، حيث بلغت العملة الأمريكية أعلى مستوياتها في ستة أشهر.

لكن الخسائر لا تزال محدودة بسبب احتمال تقلص الإمدادات، خاصة بعد أن أوقفت روسيا معظم صادرات الوقود، في محاولة لمعالجة ارتفاع أسعار البنزين المحلية. وبينما قالت موسكو إن هذه الخطوة مؤقتة، لا يزال من المتوقع أن تؤدي إلى تضييق أسواق النفط بشكل كبير في الأسابيع المقبلة، بالنظر إلى أن روسيا والمملكة العربية السعودية خفضتا الإنتاج أيضًا بمقدار 1.3 مليون برميل يوميًا لبقية العام.

وأثارت تخفيضات الإنتاج ارتفاعًا بنسبة تزيد عن 15% في أسعار النفط خلال الشهر الماضي، ومن المتوقع أن يبقي تداول النفط الخام بين 90 دولارًا و100 دولار للبرميل لبقية العام.

وتنتظر الأسواق الآن سلسلة من القراءات الاقتصادية الرئيسية هذا الأسبوع، مع صدور بيانات التضخم من سنغافورة وأستراليا وألمانيا واليابان هذا الأسبوع. وتأتي القراءات الخاصة بشهر سبتمبر وسط مخاوف متزايدة من أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى عودة التضخم، مما يجذب المزيد من التحركات المتشددة من قبل البنوك المركزية العالمية، وأظهرت قراءات التضخم لشهر أغسطس من عدد كبير من الاقتصادات الكبرى أن التضخم بدأ يرتفع مرة أخرى هذا العام، مع أخذ أسعار الوقود في الاعتبار في ارتفاع تكاليف المعيشة. كما أعرب بنك الاحتياطي الفيدرالي عن مخاوفه بشأن مثل هذا السيناريو خلال اجتماعه الأسبوع الماضي.

بالإضافة إلى بيانات التضخم، ينصب التركيز هذا الأسبوع أيضًا على خطابات العديد من أعضاء بنك الاحتياطي الفيدرالي - وأبرزهم الرئيس جيروم باول يوم الجمعة. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يكرر باول موقف البنك المركزي الأعلى لفترة أطول بشأن أسعار الفائدة، ويمكن أن يقدم المزيد من التبصر في عودة التضخم الأخيرة.

كما تلقت أسواق النفط بعض الدعم من احتمال اتخاذ المزيد من إجراءات التحفيز في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم. وأشارت تقارير الأسبوع الماضي إلى أن البلاد تخطط لمزيد من تخفيف القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، مع تحسين ظروف الإقراض والسيولة لقطاع العقارات.

وقال محللو أبحاث ايه ان زد، ارتفع النفط مع تراكم صناديق التحوط على الرهانات على أن تشديد الإمدادات سيشهد استئناف الارتفاع بعد توقف الأسبوع الماضي. وقالوا في مذكرة للعملاء، ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط بما يصل إلى 0.7٪ ليتم تداولها فوق 90 دولارًا للبرميل. وعززت صناديق التحوط مراكزها الصعودية على خام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوى منذ فبراير 2022 على خلفية ارتفاع الأسعار وتخفيف التقلبات، في حين أضاف بنك جيه بي مورجان تشيس وشركاه إلى التوقعات بشأن «دورة النفط الفائقة».

وارتفع النفط بأكثر من الربع منذ نهاية يونيو، مع استعداد الأسعار لتحقيق أكبر مكسب ربع سنوي منذ مارس 2022 بفضل قيود العرض من أوبك+ المملكة العربية السعودية وروسيا والتوقعات الأكثر إشراقا في أكبر اقتصادين، الولايات المتحدة والصين. وأحيت هذه الزيادة الحديث عن إمكانية وصول سعر النفط الخام إلى 100 دولار للبرميل، في حين زادت ضغوط الأسعار لدى المستوردين.

وقال تشو مي، المحلل في معهد أبحاث شنغهاي: «ما زلنا متفائلين، مع استمرار المملكة العربية السعودية في تخفيضات الإنتاج، وتظهر كل من الصين والولايات المتحدة طلبًا جيدًا، ولا نرى حاليًا سببًا للتحول».

وهناك الكثير من علامات الضيق في السوق المادية. وأعلنت روسيا الأسبوع الماضي حظرا مؤقتا على صادرات الديزل والبنزين، مما أدى إلى رفع أسعار الوقود. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة مرة أخرى، وأصبحت الفوارق الزمنية للنفط في هيكل متخلف، مما يشير إلى المنافسة القوية على الإمدادات على المدى القريب.

وفي الوقت نفسه، تستعد الصين لعطلة الأسبوع الذهبي اعتبارًا من يوم الجمعة، حيث من المتوقع أن تؤدي العطلة الأطول من المعتاد إلى تعزيز الطلب على وقود الطائرات في أكبر مستورد للنفط. ومن المتوقع أن يسافر أكثر من 21 مليون شخص جواً خلال الأيام الثمانية، بعد حركة الركاب الجوية القياسية في شهري يوليو وأغسطس، ومن الواضح تمامًا أن مستثمري الطاقة لا يشاركون حماس صناديق التحوط والمضاربين، الذين أصبحوا الأكثر صعودًا منذ ما يقرب من عامين، والأمر أكثر إرباكًا عندما تعتبر أن قطاع الطاقة هو الأرخص حاليًا في السوق، حيث تبلغ نسبة مكرر الربحية للقطاع الحالي 7.6 أقل من نصف متوسط مؤشر ستاندرد آند بورز 500، البالغ 19.9.

وساعدت الكارثة الأخيرة لشركة شيفرون (المدرجة في بورصة نيويورك) في مصانعها العملاقة للغاز الطبيعي المسال في أستراليا على تدهور المعنويات. وتمثل شيفرون نسبة كبيرة تبلغ 17 بالمائة من مؤشر الطاقة، ستاندرد آند بورز 500.

انخفاض استهلاك الغاز في أوكرانيا.. والسكان أكبر المتضررين

الرياض

من المتوقع أن ينخفض استهلاك أوكرانيا من الغاز الطبيعي إلى أقل من 20 مليار متر مكعب هذا العام من نحو 27 مليارا في 2021 قبل بدء الحرب الشاملة مع روسيا، حسبما قال أوليكسي تشيرنيشوف الرئيس التنفيذي لشركة الغاز نفتوجاز، أكبر شركة للنفط والغاز في البلاد.

وقال إنه يتوقع أن تتجاوز احتياطيات الغاز الأوكرانية 16 مليار متر مكعب في بداية موسم التدفئة الحالي، وهو ما يكفي لتجاوز البلاد الشتاء المقبل، ويبدأ موسم التدفئة عادة في منتصف وأواخر أكتوبر.

وقال تشيرنيشوف: «إن إجمالي استهلاك أوكرانيا من الغاز سنويا أقل من 20 مليار متر مكعب، وهو يتراوح بين 18 إلى 19 مليار متر مكعب»، وحول كيفية توزيع استهلاك الغاز، يشكل السكان والبلديات نحو 11 مليار متر مكعب، بينما تحتاج الصناعة إلى حوالي 4 مليارات متر مكعب والباقي يذهب إلى قطاع الطاقة.

واستهلكت أوكرانيا حوالي 27 مليار متر مكعب من الغاز في عام 2021، مما يجعلها واحدة من أكبر مستخدمي الوقود في أوروبا قبل الحرب، لكن اقتصادها انكمش بنحو الثلث العام الماضي مع قيام الصناعات بتخفيض أو إيقاف الإنتاج بسبب المخاطر الأمنية وتعطيل الصادرات وانهيار سلاسل التوريد.

وأظهرت بيانات وزارة الاقتصاد أن الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا نما بنسبة 2.2 % على أساس سنوي في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023. وشدد تشيرنيشوف على أن أوكرانيا لن تستورد الغاز هذا العام، وقال إن نفتوجاز ليس لديها أي نية لبدء عقد جديد لنقل الغاز مع روسيا بعد انتهاء العقد الحالي في نهاية عام 2024، مردداً تعليقات سابقة للمسؤولين الأوكرانيين.

وتنقل شركة غازبروم التي تحتكر الغاز في روسيا حاليا نحو 42 مليون متر مكعب من الغاز يوميا عبر أوكرانيا، وقال تشيرنيشوف إن الدول الأخرى تحتفظ بنحو ملياري متر مكعب من الغاز داخل أوكرانيا، مما يدل على «ثقة والتزام التجار الدوليين»، وأضاف أن هذه الكميات ساعدت في جلب المزيد من الدخل لشركة نفتوجاز وحافظت على الضغط العالي في منشآت التخزين.

ومنذ توليه منصب الرئيس التنفيذي لشركة نفتوجاز في نوفمبر 2022، قال تشيرنيشوف مرارًا وتكرارًا إنه يريد تعزيز إنتاج الغاز المحلي. وتخطط نفتوجاز لزيادة إنتاج الغاز إلى ما يصل إلى 14 مليار متر مكعب في 2024 من 13.5 مليار متر مكعب هذا العام.

ومن المتوقع أن يصل إجمالي إنتاج الغاز في أوكرانيا، والذي يشمل الغاز الذي تنتجه الشركات الخاصة، إلى حوالي 19.1 مليار متر مكعب هذا العام مقارنة بـ 18.5 مليار متر مكعب في عام 2022.

وقال تشيرنيشوف إنه من الممكن الاستمرار في زيادة إنتاج الغاز في أوكرانيا لكن ذلك سيتطلب تكنولوجيات جديدة واستثمارات أجنبية كبيرة في القطاع وهو أمر لن يأتي إلا بعد انتهاء الحرب، وقال أيضًا إن تحسين كفاءة استخدام الطاقة من قبل المستهلكين السكنيين والمحليين يمكن أن يساعد في توفير ما يصل إلى 30 % من الغاز، مما يحرر الكميات للصادرات المستقبلية المحتملة.

في وقت، زادت دول الاتحاد الأوروبي وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من روسيا مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب الأوكرانية على الرغم من هدف الاتحاد الأوروبي بالتخلي عن الوقود الأحفوري الروسي في غضون بضع سنوات.

وقالت مجموعة الحملات العالمية جلوبال ويتنس إنه في الأشهر السبعة الأولى من العام، استوردت دول الاتحاد الأوروبي كميات أكبر من الغاز الطبيعي المسال الروسي على متن الناقلات بنسبة 40 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021، أي العام الذي سبق غزو روسيا لأوكرانيا.

وقالت جلوبال ويتنس في تحليل لبيانات من شركة التحليلات كبلر إن دول الاتحاد الأوروبي استوردت 22 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال الروسي في الفترة من يناير إلى يوليو.

وتعد إسبانيا الآن ثاني أكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال الروسي في جميع أنحاء العالم، تليها بلجيكا مباشرة، وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، استحوذت إسبانيا على 18 % من إجمالي مبيعات روسيا، بينما حصلت بلجيكا على 17 %، واشترت الصين 20 %.

وتظهر بيانات أورورا لأبحاث الطاقة أن روسيا شكلت نحو 16 % من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال في الفترة من يناير إلى يوليو. وقالت أورورا إن واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال من روسيا في الفترة من يناير إلى يونيو ستعادل حوالي 13 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وهذه الكميات ضئيلة نسبيًا مقارنة بالكمية الأكبر بكثير من غاز خطوط الأنابيب الذي تستورده أوروبا من روسيا قبل حرب أوكرانيا - حوالي 140 مليار متر مكعب سنويًا. وأظهرت بيانات من مفوضية الاتحاد الأوروبي أن دول الاتحاد الأوروبي استوردت 62 مليار متر مكعب من غاز خطوط الأنابيب من روسيا في عام 2022.

لكن الارتفاع في الغاز الطبيعي المسال يتعارض مع هدف الاتحاد الأوروبي لإنهاء اعتماده على الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027، وقدرت منظمة جلوبال ويتنس أن مشتريات دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال الروسي هذا العام تصل قيمتها إلى 5.29 مليارات يورو (5.78 مليارات دولار).

وقال جوناثان نورونها جانت، الناشط في منظمة جلوبال ويتنس: «إن شراء الغاز الروسي له نفس تأثير شراء النفط الروسي، فكلاهما يمول الحرب في أوكرانيا»، وواجه الاتحاد الأوروبي أزمة طاقة بسبب قلة الإمدادات وارتفاع أسعار الغاز العام الماضي، بعد أن قطعت موسكو معظم إمدادات خطوط الأنابيب إلى أوروبا.

وفرض الاتحاد الأوروبي المؤلف من 27 دولة بالفعل عقوبات على واردات الفحم الروسي والنفط المنقول بحرا، ولا يخضع الغاز الطبيعي المسال والغاز الروسي لعقوبات الاتحاد الأوروبي، لكن بعض السياسيين حثوا الشركات الأوروبية على تجنب الغاز الطبيعي المسال الروسي.

وقالت وزيرة الطاقة الإسبانية تيريزا ريبيرا إن الغاز الطبيعي المسال الروسي يجب أن يكون جزءا من محادثات الاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات.

وقد يعود الطلب عند مستويات الأسعار الفورية الحالية للغاز، وبالتالي هناك حاجة لارتفاع أسعار الغاز لإبقاء الطلب منخفضًا وهذا يشمل كلاً من الطلب الأوروبي على الغاز، والذي أظهر بعض علامات الانتعاش مؤخرًا، والطلب الآسيوي على الغاز الطبيعي المسال.

وفيما يتعلق بالتوقعات طويلة الأجل، إن نمو الغاز الطبيعي المسال من المقرر أن يظل قوياً حتى عام 2050، ومع ذلك، فإن النمو حتى عام 2040 يبدو قائمًا على أسس جيدة جدًا، كما أن النمو بعد عام 2040 يصبح تخمينيًا للغاية ويعتمد على أسواق جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا.

وما يثير القلق قليلاً بشأن الطلب العالمي على الغاز هو أنه لن ينجح نسبيًا في اختراق سوق توليد الطاقة وستشهد العديد من الأسواق في جميع أنحاء آسيا نموًا قويًا للغاية في الطاقة المتجددة حيث يلعب الفحم دورًا رئيسيًا في الدعم، مما يترك مجالًا ضئيلًا للغاز. ومع ذلك، لا يزال يلعب دورًا مهمًا في القطاع الصناعي.

وفي اعتبارات التوريد، ستكون هناك زيادة طفيفة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية في عام 2024، مما يجعل من الضروري التعامل بحذر بشأن نقص السوق. ولا يوجد حل لهذه المشكلة المتعلقة بالإمدادات المحدودة حتى تبدأ الطاقة الإنتاجية الجديدة من الولايات المتحدة وقطر وكندا في النصف الثاني من العقد.

وتستغرق استجابة العرض ما لا يقل عن أربع سنوات حتى تأتي، و2022 - 2027 هي فترة تعديل وزاري، مما يعني أن إعادة ترتيب التجارة ستحدث مع أحجام أكبر من الغاز الطبيعي المسال في أوروبا على حساب انخفاض أحجام الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق النامية الناشئة في آسيا.

وتحاول آسيا من جانبها التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتقلب من خلال عقود شراء الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل، وفي الأشهر الثمانية عشر الماضية، شوهد مستوى قياسيًا من تعاقد الغاز الطبيعي المسال طويل الأجل مع زيادة هذا العام في يونيو، ووقعت الأسواق الآسيوية، ولا سيما الصين، التزامات طويلة الأجل مع قطر، لكن التعاقد الرئيسي كان من الولايات المتحدة.

لكن سيكون الربع الثالث مفصلياً بالنسبة لسوق الغاز الأوروبي، مع تركيز كل الأنظار على معدل تعبئة التخزين، وتقدم الصيانة الصيفية النرويجية والمنافسة من آسيا على الغاز الطبيعي المسال. ومع امتلاء مواقع التخزين في الاتحاد الأوروبي بنسبة 77 ٪ بالفعل، يمكن أن تتفوق المخزونات قبل فصل الشتاء بوقت طويل مما يعني أن اللاعبين في السوق قد يواجهون صعوبة في العثور على ملاذ للغاز في أوروبا في وقت لاحق من هذا الربع.

لكن المخاوف بشأن الموثوقية النرويجية وإمكانية الطلب القوي على الغاز الطبيعي المسال في آسيا - في الصين على وجه الخصوص - قد تؤدي إلى بقاء توازن السوق ضيقًا. ووفقًا لمحللي ستاندرد آند بورز جلوبال، من المتوقع أن تتبع مواقع التخزين الجزء العلوي من نطاق الملء التاريخي لمدة خمس سنوات حتى الربع الثالث وأن يتم ملء 95 ٪ بحلول نهاية سبتمبر.

وقالوا، إن امتلاء مواقع التخزين في الاتحاد الأوروبي بالفعل أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة. وتم ملء 58 ٪ فقط من طاقتها في نهاية يونيو 2022 وإلى 48 ٪ فقط في نفس الوقت في 2021، وأصبح الملء الآن على قدم المساواة تقريبًا مع عام 2020 عندما كانت مواقع التخزين عند 80 ٪ من السعة بنهاية يونيو مع تراجع الطلب بسبب جائحة كوفيد، مما دفع التجار الأوروبيين إلى استخدام المرافق الأوكرانية لتخزين فائض الغاز.

ومن المقرر أن يظل الطلب الأوروبي بشكل عام خافتاً في الربع الثالث، على الرغم من توقع ستاندرد آند بي جلوبال أن يكون أعلى قليلاً على أساس سنوي نتيجة لانخفاض الأسعار كثيرًا. وتراجع الطلب الأوروبي على الغاز في الربع الثالث من العام الماضي مع ارتفاع الأسعار لتصل إلى مستويات قياسية في أواخر أغسطس.

وقال ألون ديفيز، المدير الأول في ستاندرد آند بي جلوبال، إنه يجب أن تظل الأسعار مرتفعة بما يكفي للحفاظ على عمليات تسليم الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا وتقييد الطلب بما يكفي للسماح بتخزين الغاز بالوصول إلى المستويات المستهدفة. وقال ديفيز: «الخطر بالنسبة لأوروبا هو أنه في حالة ارتفاع الطلب الآسيوي على التبريد أكثر من المتوقع في الربع الثالث، فإن حجم الغاز الطبيعي المسال الواصل إلى أوروبا قد يكون أقل مما كان متوقعًا».

في غضون ذلك، تواصل روسيا تدفق الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا، ولا تزال شحنات الغاز الطبيعي المسال الروسية إلى أوروبا قوية، ومع ذلك، استمرت معارضة شراء الاتحاد الأوروبي لأي غاز روسي على الرغم من عدم خضوعه لأي عقوبات على مستوى الاتحاد الأوروبي حتى الآن، وأدرجت المفوضية الأوروبية بندًا في حزمة إزالة الكربون من الغاز، وهي الآن ثلاثية، لمنح الدول الأعضاء القدرة على تقييد الواردات الروسية.

وقالت ستاندرد آند بورز جلوبال: «التوقعات للربع الثالث هي أن تدفقات خطوط الأنابيب سوف تتعافى من الصيانة الصيفية، ولكن بشكل حاسم بالنسبة للسعر، لن يكون هناك إمدادات إضافية وشيكة»، وساهمت المخاوف بشأن الصيانة النرويجية في الزيادة الأخيرة في أسعار الغاز الأوروبي، تي تي إف، والتي قيّمتها بلاتس للشهر المقبل، عند أدنى مستوى له في أكثر من عامين عند 23.25 يورو / ميجاوات ساعة في أواخر يوليو الفائت، لكنه شهد عددًا من الارتفاعات في الأسابيع الأخيرة.

ومن المتوقع أن ينخفض الطلب الأوروبي على الطاقة بنسبة 1.8 ٪ على أساس سنوي عبر استطلاع في 10 أسواق، على الرغم من أن سبتمبر قد يتطابق مع العام الماضي، وقال جلين ريكسون، رئيس تحليلات الطاقة الأوروبية، في ستاندرد آند بي جلوبال: «بينما نمضي في الربع الثالث - عندما يكون قطاع الطاقة بشكل عام أكثر إحكامًا وأكثر عرضة لمخاطر الارتفاع من الطقس مقارنة بالربع الثاني - لا تزال هناك إمكانية لتوسيع مساحة توليد الغاز».

تقلبات في سوق النفط مع تركيز المستثمرين على توقعات شح الإمدادات والقلق من رفع الفائدة الاقتصادية

تقلبت أسعار النفط الخام في بداية الأسبوع مع تركيز المستثمرين على توقعات شح الإمدادات، بعد أن أصدرت موسكو حظرا مؤقتا على صادرات الوقود وسط استمرار حالة القلق من رفع أسعار الفائدة مرة أخرى، ما قد يضعف الطلب.

وأخذت الأسعار استراحة الأسبوع الماضي ولم يطرأ تغير يذكر على خام غرب تكساس الوسيط بعد أسابيع من المكاسب المستمرة حيث ترصد السوق حاليا اتجاها صعوديا في المستقبل.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن أسعار النفط الخام على طريق تسجيل مزيد من المكاسب»، مشيرين إلى أن 36 في المائة فقط من تجار التجزئة يتعاملون بعقود الخام على المدى الطويل.

ونقل المحللون، عن بنك ستاندرد تشارترد التأكيد أن حالة عدم اليقين الإضافية الناتجة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي تجعل من غير المرجح بشكل كبير أن يخفف منتجو أوبك الرئيسون تخفيضات الإنتاج هذا العام.

وأشاروا إلى انخفاض مستوى مخزونات النفط الخام، حيث إن الضغط على المخزونات الأمريكية كبير لدرجة أن هناك احتمالا كبيرا بحدوث اضطراب كبير في أسعار خام غرب تكساس الوسيط.

في هذا الإطار، ذكر روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن العوامل الداعمة لصعود الأسعار اتسعت مع صدور القرار بوقف عمليات تسليم الديزل الروسي ما أدى إلى رفع الأسعار في عديد من الأسواق الرئيسة خاصة في أوروبا، لافتا إلى توقع بنك سيتي جروب أن يصل الطلب المحلي على الديزل الروسي إلى ذروته في الأسابيع الثلاثة إلى الخمسة المقبلة.

ولفت إلى تأكيد «سيتي جروب» أيضا أنه إذا لم تكن هناك مساحة تخزين كافية في روسيا فقد تجد المصافي أنها مضطرة إلى الحد من معدلات المعالجة وهي حقيقة قد تؤدي في النهاية إلى كبح إنتاج النفط الخام. من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، «إن صناعة النفط الخام تواجه تحديات واسعة بسبب نقص الاستثمارات الجديدة خاصة في الدول الصناعية الكبرى»، مبينا أن سياسات مكافحة الوقود التقليدي في الولايات المتحدة وأوروبا أدت بالفعل إلى انخفاض الاستثمار في المشاريع الجديدة. ونقل عن شركة «إكسون موبيل» تأكيدها أنه إذا لم يتم الحفاظ على مستوى معين من الاستثمار في صناعة النفط الخام فسينتهي الأمر إلى نقص العرض، موضحا أن خفض الطلب العالمي على الطاقة هو وحده الذي قد يؤدي إلى وضع تظل فيه الأسعار تحت السيطرة.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، «إن آفاق أسعار النفط الخام إيجابية وتميل إلى تحقيق مكاسب قياسية جديدة»، مبينا أن «مورجان ستانلي» يتفق مع عدد متزايد من المتنبئين الذين يتوقعون أن يتجاوز خام برنت 100 دولار للبرميل قبل نهاية العام مرة أخرى.

وذكر أن السوق النفطية ترصد قوة الطلب على النفط وسط جهود ضخمة من الحكومات الغربية للحد من الطلب على النفط وتقليل الحاجة إلى الإمدادات أيضا.

بدورها، أوضحت تيتي أولاور مدير التسويق في شركة سيتا النيجيرية لتجارة النفط، أن دعم الاستثمارات النفطية الجديدة محور اهتمام الصناعة، مشيرة إلى بيانات شركة ريستاد إنرجي التي تؤكد أن الاستثمار في النفط والغاز على نطاق عالمي لن ينمو إلا بشكل معتدل هذا العام إلى 579 مليار دولار ويقارن ذلك بمتوسط معدل استثمار سنوي قدره 521 مليار دولار للفترة بين 2015 و2022، بعد الذروة التي بلغها في 2014 التي بلغت 887 مليار دولار.

ولفتت إلى تأكيد إدارة معلومات الطاقة أن إنتاج النفط من الولايات المتحدة قد انخفض ومن المقرر أن تنخفض رقعة النفط الصخري الزيتي في أكتوبر مقارنة بسبتمبر بعد أن كان من المتوقع أيضا أن يكون متوسط سبتمبر أقل من المتوسط لشهر أغسطس، ما أسهم في زيادة حالة ضيق المعروض النفطي العالمي.

وفيما يخص الأسعار، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 30 سنتا إلى 92.97 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، بينما نزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 58 سنتا إلى 89.45 دولار. وزاد النفط بأكثر من 10 في المائة في الأسابيع الثلاثة السابقة بفضل توقعات بعجز واسع في إمدادات الخام في الربع الأخير بعد أن مددت السعودية وروسيا تخفيضات إضافية في الإمدادات حتى نهاية العام.

وبحسب «رويترز»، قال توني سيكامور المحلل لدى «آي.جي ماركتس»، «بدأت أسعار النفط الخام الأسبوع على قدم وساق، حيث تواصل السوق استيعاب الحظر الروسي المؤقت على صادرات الديزل والبنزين، في سوق شحيحة بالفعل، تقابلها رسالة التشديد من مجلس الاحتياطي الاتحادي بأن أسعار الفائدة ستبقى مرتفعة لفترة أطول».

وانخفض كلا العقدين الأسبوع الماضي لينهيا سلسلة مكاسب استمرت ثلاثة أسابيع بعد أن أدى الموقف الأخير للاحتياطي الاتحادي إلى ارتباك القطاعات المالية العالمية وأثار مخاوف بشأن الطلب على النفط.

وفي الأسبوع الماضي، حظرت موسكو مؤقتا صادرات البنزين والديزل إلى معظم الدول من أجل تحقيق الاستقرار في السوق المحلية، ما أثار المخاوف من انخفاض إمدادات المنتجات خاصة زيت التدفئة مع قرب حلول فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي.

وفي الولايات المتحدة، انخفض عدد منصات النفط العاملة بمقدار ثمان إلى 507 الأسبوع الماضي، وهو أدنى مستوى لها منذ فبراير 2022، على الرغم من ارتفاع الأسعار، حسبما أظهر تقرير أسبوعي أصدرته «بيكر هيوز» يوم الجمعة.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 95.73 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 95.01 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول ارتفاع عقب عدة انخفاضات سابقة، وأن السلة تراجعت بنحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 96.87 دولار للبرميل.

تراجع واردات الطاقة الأوروبية في الربع الثاني مع خفض الإمدادات الروسية

الاقتصادية

أظهرت بيانات لوكالة الإحصاءات الأوروبية (يوروستات) اليوم أن واردات الطاقة للاتحاد الأوروبي واصلت اتجاهها النزولي في الربع الثاني مع تقليص أعضاء التكتل اعتمادهم على الإمدادات الروسية.

وبعد زيادة قوية بين عامي 2021 و2022، انخفضت واردات التكتل 39.4 في المائة من حيث القيمة و11.3 في المائة من حيث الحجم في الربع الثاني من عام 2023 على أساس سنوي.

وجاء ذلك بعد انخفاض 26.5 من حيث القيمة و6.1 في المائة من حيث الحجم في الربع الأول، بحسب ما نقلته «رويترز».

وجاء في بيانات يوروستات أن روسيا، وهي أكبر مورد للزيوت النفطية إلى الاتحاد الأوروبي بحصة سوقية بلغت 15.9 في المائة في الربع الثاني من عام 2022، شهدت تراجعا في هذه الحصة إلى 2.7 في المائة فقط في الربع الثاني من هذا العام، ما يجعلها في المركز الثاني عشر بين أكبر الموردين.

وتضيف بيانات الوكالة أن النرويج وقازاخستان والولايات المتحدة والسعودية شهدت زيادة في حصصها السوقية في الفترة نفسها.

وحظر التكتل واردات النفط الخام الروسي المنقولة بحرا منذ ديسمبر 2022 ومشتقات النفط الروسي في فبراير 2023 في مسعى للاستغناء عن منتجات روسيا النفطية ومعاقبتها على حربها في أوكرانيا.

وقالت يوروستات «انخفضت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي كثيرا (17 في المائة من حيث الحجم) في الربع الثاني من عام 2023، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. وربما حدث هذا الانخفاض نتيجة خطة التكتل للتقليص مع تعهد دول الاتحاد الأوروبي بخفض استهلاك الغاز».

وقالت الوكالة إن حصة روسيا من الغاز الطبيعي في صورته الغازية انخفضت 14.5 نقطة مئوية على أساس سنوي إلى 13.8 في المائة من إجمالي واردات التكتل في الربع الثاني، وزادت حصتي الجزائر 9.3 في المائة والنرويج 6.2 في المائة لتصبح النرويج أكبر مورد للاتحاد الأوروبي.

وظلت الولايات المتحدة، في الفترة نفسها، المورد الرئيس للاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي المسال بحصة بلغت 46.4 في المائة من إجمالي واردات التكتل تليها روسيا بنسبة 12.4 في المائة وقطر بنسبة 10.9 في المائة.

الإضاءة الخارجية في أمريكا تكفي لتزويد 35 مليون منزل بالكهرباء لمدة عام

الاقتصادية

تشكل الأضواء الليلية المبهرة التي اكتسبت نيويورك بفضلها لقب «المدينة التي لا تنام»، منذ فترة بعيدة مصدر إزعاج لناشطي المناخ الذين يطالبون بإطفائها لتعارضها مع مبدأ ترشيد استهلاك الطاقة.

وصرح راسكين هارتلي، مدير جمعية «دارك سكاي» الدولية (IDA) التي تنادي بإطفاء الأضواء ليلا، لـ«الفرنسية»، «أعتقد أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا قبل انتزاع اعتراف بحقيقة الوضع في هذه المدينة المضاءة بشكل كبير، أي الإهدار الصارخ للطاقة وانعكاس ذلك مباشرة على الطبيعة».

وبحسب وزارة الطاقة الأمريكية، تستهلك الإضاءة الخارجية في الولايات المتحدة طاقة كافية لتزويد 35 مليون منزل بالكهرباء لمدة عام.

ويصعب الحصول على التقديرات عن كل مدينة، لكن من الواضح أن نيويورك واحدة من أسوأ المدن أداء في هذا المجال في الولايات المتحدة، في بلد يهدر -وفق الباحثين- الطاقة أكثر بكثير من أوروبا.

وقد ناقش المشاركون في أسبوع المناخ الذي اختتم أعماله الأحد في نيويورك مجموعة مواضيع بيئية، بدءا من خفض بصمة الكربون من الأغذية إلى دور الفن في هذا الكفاح.

ويجمع أسبوع المناخ هذا سنويا الناشطين والسياسيين وشخصيات من أوساط الأعمال للمشاركة في مئات الأحداث لتبادل الأفكار حول طرق معالجة أزمة البيئة.

ويقول هارتلي «أعتقد أن الناس يبحثون عن طرق لإحداث تأثير بسرعة، نظرا لحجم الأزمة التي نواجهها. وأحد أبسط الأمور التي يمكننا القيام بها هو أن ننظر حولنا ونرى أين يمكننا الحد من الهدر».

تقدر جمعية «دارك سكاي» الدولية، أن الإضاءة الخارجية التي يمكن مشاهدتها من الفضاء تمثل 1 في المائة من انبعاث غازات الدفيئة السنوية.

ولا تقتصر المسألة على إهدار الطاقة. تقع نيويورك في الواقع على طول طريق لهجرة الطيور تسلكه الملايين منها كل عام، كما يوضح داستن بارتريدج المسؤول عن جمعية أودوبون الناشطة في مجال حماية الطيور في نيويورك.

الضوء الاصطناعي يجذب الطيور إلى المدينة. في النهار تصطدم الطيور بالمباني جراء رؤية انعكاسات النباتات على النوافذ. وليلا، تتجه الطيور مباشرة إلى النوافذ المضاءة.

ويوضح بارتريدج «في نيويورك، يقضي نحو 250 ألف طائر جراء حوادث الاصطدام كل عام». ويصادف أسبوع المناخ خلال موسم هجرة الطيور في الخريف.

والبذور التي تنشرها الطيور حيوية لصحة النظم البيئية التي تحبس الكربون في كندا، حيث تبدأ رحلة الهجرة إلى الوجهات المختلفة في أمريكا الجنوبية.

يقول بارتريدج «يمكن الخروج مساء في نيويورك والتحقق من أن هناك حلا بسيطا لحماية التنوع البيولوجي والمساهمة في مكافحة تغير المناخ».

مشاهدة النجوم ضحية أخرى للتلوث الضوئي، ولهذا السبب تحديدا أنشئت جمعية «دارك سكاي» الدولية.

ويضيف بارتريدج «الضوء الذي يمر عبر ملايين الأعوام الضوئية يتم امتصاصه وإخفاؤه في آخر نانو ثانية. يا لها من خسارة للمجتمع».

وسلطت أبحاث أخرى الضوء على الآثار المحتملة في صحة الإنسان مثل زيادة حالات السرطان، التي يمكن ربطها باضطرابات إيقاع الساعة البيولوجية.

ولأن الضوء يجذب الحشرات، فقد وجدت دراسة تعود لعام 2020 صلة بين الضوء الاصطناعي وزيادة في انتقال فيروس غرب النيل الذي ينقله البعوض.

السعودية تستضيف معرض ومؤتمر الطاقة السعودي في مايو 2024

الشرق الأوسط

تستضيف السعودية معرض ومؤتمر الطاقة السعودي في مايو 2024، والذي يعدّ أول مؤتمر متخصص بالطاقة المتجددة والهيدروجين والمياه في المملكة، ويستقطب المؤتمر الاستراتيجي أكثر من 250 متحدثاً دولياً من القادة والخبراء وصناع القرار

وأعلنت شركة الفعاليات الدولية «دي إم جي إيفنتس» عن تنظيم معرض ومؤتمر الطاقة السعودي، أول حدث متخصص بالطاقة المتجددة والهيدروجين والمياه في المملكة، والذي سيعقد في الفترة من 19 حتى 21 مايو (أيار) 2024 في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض (RICEC)، ليكون الحدث الأول من نوعه في المملكة والمخصص للتركيز على ثلاثة من أهم القطاعات الحيوية على طريق التنمية في المملكة.

ويأتي هذا الحدث انسجاماً مع «رؤية السعودية 2030» التي تهدف لأن تكون واحدة من أكثر الدول تنافسية في العالم بحلول نهاية العقد الحالي، من خلال بناء اقتصاد مدعوم بالطاقة المتجددة، وتعزيز ريادة القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ أصبحت المملكة من أسرع اقتصادات مجموعة العشرين نمواً في عام 2022 وفقاً لصندوق النقد الدولي؛ وذلك نتيجة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في المملكة، حيث يقدر النمو الاقتصادي الإجمالي بـ8.7 بالمائة.

ومن المقرر أن يستقطب الحدث الاستراتيجي أكثر من 250 متحدثاً دولياً من القادة والخبراء وصناع القرار من جميع أنحاء سلسلة قيمة الطاقة، لإدارة أكثر من 50 جلسة حوارية، للمساهمة بتسريع التحول في مجال الطاقة وتوسيع آفاقه، وتوفير رؤى أساسية حول أحدث اتجاهات واستراتيجيات الطاقة، حيث سيغطي قطاعي الطاقة التقليدية والمتجددة، ويستعرض الحلول اللازمة لبناء مشهد طاقة أكثر مرونة وكفاءة ووعياً بضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها. كما سيجري تخصيص مؤتمر خاص لكل مجال على حدة (الطاقة والمياه والهيدروجين)، حيث يجمع قادة القطاع لمناقشة الفرص والقضايا ذات الأهمية للقطاع المعني. وبهذا الصدد، قال كريستوفر هدسون، رئيس شركة «دي إم جي إيفنتس»، الجهة المنظمة لمؤتمر الطاقة السعودي: «يسعدنا أن نأتي بمعرض ومؤتمر الطاقة السعودي الذي سيكون نقطة محورية جديدة في صناعة الطاقة العالمية، استجابة لتحديات الطاقة العالمية، حيث توفر السعودية فرصاً استثمارية ومجالات تعاون كبيرة، مستفيدة من طموحها ومواردها لتزويد العالم بنموذج جديد للقوة الاقتصادية والاجتماعية. ونتطلع إلى أن يلعب مؤتمر الطاقة السعودي دوراً محورياً في تسهيل الشراكات والابتكار والاستثمار في قطاعات الطاقة والهيدروجين والمياه، والتي يمكنها أن تسهم في تسريع التحول والنمو المستمر في المملكة العربية السعودية».

يذكر أن معرض ومؤتمر الطاقة السعودي سيشهد تنظيم مؤتمرين خاصين بالمياه والهيدروجين؛ ما يوفر رؤية شاملة لجهود السعودية وتطلعاتها لتنويع الطاقة وتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث ستوفر هذه المجالات الثلاثة منصة متكاملة للمملكة تعالج التحديات التي تواجه سلسلة قيمة الطاقة بأكملها والدور المحوري للهيدروجين والماء في تحول الطاقة.

وستعمل هذه المنصات لإيجاد أحدث الحلول المبتكرة التي تعمل على تسريع التحول العالمي للطاقة ودعم أهداف السعودية المتمثلة في رؤية الطاقة المتجددة لتلبي 50 في المائة من مزيج الطاقة لديها وتحقق صافي الصفر لانبعاثات الكربون بحلول عام 2060. هذا إلى جانب تنظيم المعرض التجاري الديناميكي، الذي يستضيف 250 عارضاً من أكثر من 20 دولة عبر النظام البيئي للطاقة، حيث ستمكن هذه المنصات الثلاث من الوصول المباشر إلى المولين من مشروعات البنية التحتية والمرافق الرئيسية داخل المملكة، جنباً إلى جنب مع المستثمرين الدوليين وصناع القرار؛ ما يعزز فرص النمو الجديدة والشراكات التجارية.

ويشار إلى أن السعودية أصبحت واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، حيث تسهم خطط التنمية الوطنية في توفير الفرص الاستثمارية التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات. ومع الدور المحوري الذي تلعبه الطاقة المتجددة والهيدروجين والمياه في تمكين وتعزيز هذا التحول، فقد اجتذبت المملكة أول مؤتمر لها مخصصاً لهذه القطاعات الاقتصادية الثلاثة الحاسمة.

وتشهد السعودية تطوراً غير مسبوق؛ وذلك استجابةً للاستراتيجية الوطنية للمملكة، والتي من المتوقع أن تستقطب 90 مليار دولار، من استثمارات الطاقة و53 مليار دولار، من استثمارات المياه لتلبية الطلب المحلي. كما تستهدف المملكة أيضاً استثمارات تزيد قيمتها على 36 مليار دولار، في إطار استراتيجيتها الوطنية للهيدروجين، والتي تتطلع من خلالها إلى أن تصبح أكبر مورد للهيدروجين في العالم، ومن المتوقع أن تلعب المملكة دوراً محورياً في المساهمة بتحقيق صافي الصفر من الكربون.

يذكر أن معرض ومؤتمر الطاقة السعودي الذي سيستمر على مدى ثلاثة أيام، سيوفر منصة رائدة واستثنائية لقادة القطاع وصناع القرار للمساهمة في تسريع الجهود المشتركة لتعزيز الابتكار والنمو إلى جانب تحقيق صافي الصفر من الانبعاثات الكربونية.

وزير الطاقة ومدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوقّعان اتفاقية برنامج المهنيين المبتدئين

عكاظ

وقّع وزير الطاقة رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، ومدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، اتفاقية برنامج المهنيين المبتدئين، على هامش المؤتمر العام للوكالة في دورته الـ67 في العاصمة النمساوية فيينّا.

ويُعنى الاتفاق بتدريب وبناء الكوادر البشرية الوطنية الشابّة في مختلف مجالات عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالجوانب التقنية النووية وغيرها، وتمكينهم من اكتساب الخبرة في مجالات دعم الوكالة والقضايا الدولية التي يتم تداولها داخل أروقة الوكالة.

مصر تطرح مزايدة عالمية جديدة للتنقيب عن الغاز والنفط

الشرق الأوسط

أعلنت وزارة البترول المصرية طرح مزايدة عالمية جديدة للتنقيب عن الغاز والنفط في 23 منطقة جديدة.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي، حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، أن المناطق الجديدة «تشمل 10 مناطق لهيئة البترول، و13 منطقة لشركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول، 10 مناطق (منها تقع) بالصحراء الغربية، ومنطقتان بالصحراء الشرقية، و7 مناطق بخليج السويس و4 مناطق بالبحر الأحمر، وذلك على بوابة مصر الرقمية للاستكشاف والإنتاج.

أضاف بيان الوزارة أنه من المخطط أن تمتد فترة تلقي العروض والاستفسارات حول المزايدة والمناطق المطروحة حتى 25 فبراير (شباط) 2024.

وتسعى مصر، وهي أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان، إلى جعل نفسها مركزاً إقليمياً للطاقة.

وقال وزير البترول المصري طارق الملا، إن «المزايدة الجديدة تضم مناطق جديدة للبحث والاستكشاف تم استخدام أحدث الوسائل والأساليب الرقمية في إعدادها وعرض بياناتها عبر بوابة مصر الرقمية للاستكشاف والإنتاج...».

وأكد الوزير أن «المزايدة الجديدة روعي فيها تنوع القطاعات المطروحة بكل المناطق البترولية، كما أنها تقدم طرحاً جديداً بمناطق البحر الأحمر التي شهدت مسحاً سيزمياً متطوراً أثمر عن بيانات جيولوجية قيمة جرى التعامل معها وإعدادها وفق النظم العالمية المتطورة».

وأضاف أن «مصر بهذا الطرح الجديد تواصل عملها على زيادة إنتاجها من الثروات البترولية وزيادة الاستثمارات المقررة من هذا النشاط والتي تثري العملية الإنتاجية وقواعد البيانات الجيولوجية عن مناطق الإنتاج البترولي».

في هذه الأثناء، كشفت وزارة البترول المصرية، الاثنين، أن الشركة العامة للبترول أضافت مخزوناً احتياطياً يُقدر بنحو 38.3 مليون برميل من المكافئ النفطي خلال السنة المالية المنتهية في يونيو (حزيران).

وأضافت الوزارة في بيان صحافي منفصل، أن الشركة حققت خلال السنة المالية 2022 - 2023 أعلى معدل إنتاج لها على الإطلاق عند نحو 74 ألف برميل يومياً من المكافئ النفطي.

وتابع البيان أن وزير البترول طارق الملا وجّه خلال الجمعية العامة لشركتي التعاون ومصر للبترول بالتوسع في تقديم خدمات تموين الطائرات والسفن والتوسع في إنتاج الزيوت المعدنية والمنتجات التخصصية سواء الكيماويات أو المنظفات الصناعية عالية الجودة.

الشورى يدعو لتطبيق أنظمة الطاقة المتجددة الهجينة

الرياض

طالب مجلس الشورى وزارة الصناعة والثروة المعدنية بدراسة تطوير أنظمة التوطين من خلال دعم توطين المهن الفنية والمهارية والإدارية الوسطى والعليا في الصناعة والتعدين، ودعا المجلس الوزارة إلى التوسع في تنمية صناعة ألواح الطاقة الشمسية ومكوناتها وتوطينها لرفع المحتوى المحلي من صناعة الطاقة المتجددة ، وأقر دعم الوزارة لتوفير الخدمات الأساسية والمرافق العامة للمدن الصناعية وتحديداً في المناطق الواعدة، كما طالب المجلس بدعم الوزارة للإسراع في تنفيذ المبادرات الخاصة باستدامة الصناعة، وتطوير الأنظمة التشريعية في قطاع الصناعة بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للصناعة، ودعا المجلس في قراره إلى دعم الوزارة في العمل مع الجهات المعنية لوضع الأنظمة والتشريعات لتمكين مشروعات التعدين ، وإزالة العوائق التي تمنع استخدام الأراضي وتأسيس المجمعات التعدينية ، مؤكداً في ذات القرار أن على الوزارة وضع خطة عمل وبرنامج تنفيذ لما انتهت عليه الدراسات في المبادرات المكتملة لديها والعمل مع الجهات ذات العلاقة في تنفيذها . وبشأن وزارة الطاقة أقر المجلس توصيات تضمنت دعوة الوزارة إلى تبني استراتيجية التقييم المرحلي لبرامج إنتاج الهيدروجين الأخضر، مؤكداً في قراره أن على الوزارة - وبالتنسيق مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية - دعم الصناعات التي لم تصل إلى الاكتفاء المحلي بأسعار طاقة مناسبة ، واعتبارها صناعات واعدة ، وصوت المجلس بالأغلبية لصالح إقرار توصية للدكتور مصلح الحارثي طالب فيها بدراسة تطبيق أنظمة الطاقة المتجددة الهجينة على محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لدمجها في منظومة موحدة تضمن كفاءة الإنتاج الكهربائي وتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، و في مبررات هذا القرار وحسب توصية الدكتور الحارثي فقد أظهرت نتائج دراسة حديثة أن دمج أنظمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية معا تلبي الاحتياج الكهربائي للمستهلك بمقدار 72% إلى 91% من الوقت، وذلك بعد أن أجرى فريق العمل تحليل بيانات الطلب على الطاقة بالساعة لمدة 39 سنة وفي 42 دولة، وأظهرت الدراسات أنه يمكن استخدام الأنظمة الهجينة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية) معا؛ وتلبية أكثر من 80% من الطلب على الطاقة في العديد من الدول التي شملتها الدراسة؛ دون استخدام بطاريات تخزين للكهرباء، والتي تعد التحدي الأول والأكثر تكلفة في مكونات مشروعات الطاقة المتجددة، إضافة إلى أهمية تكامل طاقة الرياح والطاقة الشمسية لاستمرارية الانتاج الكهربائي خلال فترة النهار والليل ؛ طاقة الرياح تكون عادة أكثر فاعلية خلال فترة الليل؛ بينما الطاقة الشمسية تعمل خلال فترة النهار، وأشارت المبررات إلى أن مشاريع طاقة الرياح الطاقة الشمسية الحالية تستنزف مساحات كبيرة من الأراضي؛ كما هو حال مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في منطقة الجوف وغيرها؛ مما يستوجب دراسة امكانية دمج المشاريع الحالية والمستقبلية؛ للاستفادة من المساحات والحفاظ على البيئة؛ لزيادة فاعلية الإنتاج وتقليص التكاليف من الناحية الاقتصادية، كما أن التجارب العالمية في استخدام الأنظمة الهجينة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية تعتبر أفضل أنظمة الطاقة المتجددة نجاحا، وأوسعها انتشارًا، وأفضلها كفاءة وفاعلية؛ وذلك للعلاقة العكسية بين الشمس والرياح في كفاءة الإنتاج، سواءً على مدار فصول السنة أو على مدار اليوم الواحد مما يضمن استمرارية وتوازن الأداء من الطاقة الكهربائية.

وضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة اليوم الاثنين التي عقدت برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ صوت المجلس بالموافقة على توصيات تجاه التقرير السنوي لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية ودعا المجلس الهيئة إلى إعادة النظر في استبعاد مؤشر الأداء الاستراتيجي (المساهمة في رفع المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية) لأهميته في رفع كفاءة الإنفاق وزيادة المحتوى المحلي، وشدد على تكثيف الجهود مع الجهات ذات العلاقة، وتبني منهجيات فاحصة ذات ممكنات استشرافية لزيادة مستويات الوفورات المباشرة المحققة، مطالباً في قراره هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالعمل على تحقيق تحسن جذري في مؤشر تقييم فرص كفاءة الإنفاق، وفي ذات القرار حث المجلس الهيئة على تقديم المزيد من الدعم المعرفي والتدريب للجهات الحكومية حديثة النشأة في تحليل النفقات وتحديد فرص الارتقاء بالكفاءة وذلك باعتبارها من الجهات ذات الأولوية وهي توصية إضافية مقدمة من عضو المجلس رائدة ابو نيان.

أرباح البتروكيماويات إلى 23 مليارا العام المقبل

المدينة

توقعت الجزيرة كابيتال تحسن أداء قطاع البتروكيماويات وارتفاع أرباحه إلى 23 مليار ريال في العام المقبل. وأشارت إلى أن الطلب على البتروكيماويات وأسعار المنتجات تأثر بشكل كبير في النصف الأول 2023؛ نتيجة المخاوف الاقتصادية العالمية والضغوط التضخمية وارتفاع أسعار الفائدة.

وأضافت: الأسعار الحالية تعتبر قريبة من مستوى كوفيد وأقل بكثير من المتوسطات التاريخية، لذلك نتوقع انحسار مخاطر الاتجاه الهابط وقد يبدأ التعافي خلال 2024». ورجحت دعم تعافي أسعار المنتجات من ارتفاع أسعار النفط والتسارع المتوقع في تعافي الصين بسبب دعم الحكومة وانخفاض تكاليف اللقيم والشحن وعودة مشاكل سلاسل الإمداد إلى مستوياتها الطبيعية، وتوقعت انخفاض صافي ربح القطاع في عام 2023 بنسبة 67% عن العام السابق، لتبلغ 10 مليارات ريال، لكن من المتوقع ارتفاعه بنسبة 13% في عام 2024 إلى 23 مليار ريال؛ بسبب التعافي الاقتصادي المتوقع والتصحيح التدريجي للأسعار والطلب.

وقالت الشركة: نظرتنا لتعافي قطاع البتروكيماويات السعودي متفائلة بحذر، نفضل أسهم بعض الشركات التي توفر فرص كبيرة بسبب التوقعات الإيجابية لمنتجاتها وميزات مزيج المواد الأولية وقوة مركزها المالي وقدرتها على توزيع الأرباح والتدفقات النقدية القوية مشيرة إلى استمرارها في التوصية بـ «زيادة المراكز» لأسهم «سابك» وشركة «سبكيم». انخفاض في أرباح العام الحالي

شركة أميركية: برميل النفط يتجه نحو 150 دولاراً ما لم تُدعم عمليات الحفر

العربية

توقعت شركة «كونتيننتال ريسورسيز»، شركة حفر الصخر الزيتي التي يسيطر عليها الملياردير هارولد هام، أن يتجه سعر النفط إلى الارتفاع ليصل إلى 150 دولاراً للبرميل، ما لم تبذل الحكومة الأميركية المزيد من الجهود لتشجيع التنقيب.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة كونتيننتال، دوج لولر، إن إنتاج النفط الخام في حوض بيرميان سيبلغ ذروته يوماً ما كما حدث بالفعل في حقول الصخر الزيتي المنافسة مثل منطقة باكين في داكوتا الشمالية وإيجل فورد في تكساس. وقال إنه بدون عمليات استكشاف جديدة، «سوف يرتفع سعر برميل النفط إلى ما بين 120 إلى 150 دولاراً، وفقاً لما ذكره في مقابلة مع وكالة «بلومبرغ»، واطلعت عليه «العربية.نت».

وأضاف على هامش أول قمة أميركية لأمن الطاقة يعقدها هام في أوكلاهوما سيتي: «سيؤدي ذلك إلى صدمة في النظام». وبدون سياسات تشجع عمليات الحفر الجديدة، «سوف نرى المزيد من الضغوط على الأسعار».

وسط العروض التوضيحية المؤيدة للنفط من المرشحة الرئاسية الجمهورية نيكي هيلي وديفيد سولومون من مجموعة غولدمان ساكس، أصدر المسؤولون التنفيذيون في قطاع النفط الصخري دعوات لإدارة بايدن لتبني سياسات متسقة تسمح لهم بحفر المزيد. وحذروا من أن الفشل في القيام بذلك سيؤدي إلى نقص إمدادات الطاقة وارتفاع الأسعار.

لكن الرؤساء التنفيذيين سارعوا إلى الإشارة إلى أنهم لا يعتزمون زيادة إنتاج النفط الخام بشكل ملحوظ استجابة لارتفاع سعر النفط نحو مستوى 100 دولار للمرة الأولى منذ أكثر من عام.

وبعد أن وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في يوليو، تقلص إنتاج النفط في حقول الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، ويتوقع المحللون الحكوميون انخفاضاً شهرياً ثالثاً على التوالي في أكتوبر.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون، مايك ويرث، للحاضرين في القمة: «أسمع الناس يقولون: لقد عدنا إلى مستويات قياسية من الإنتاج». ومع وجود سياسة أفضل سنتجاوز ذلك.

وقالت هيلي إنها ستسعى إلى تعزيز إنتاج الطاقة المحلي من خلال توسيع عمليات الحفر وتسريع عملية إصدار التصاريح وبناء خطوط الأنابيب بين الولايات. وتعهدت أيضاً بإلغاء بعض دعم الطاقة واللوائح التنظيمية، وإحياء مشروع Keystone XL.

ارتفعت العقود الآجلة للخام الأميركي بنسبة 12% هذا العام إلى أكثر من 90 دولاراً.

شكراً